

Distr.  
GENERAL

S/1996/916  
7 November 1996  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦  
موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى رسائل المؤرخة ١٤ و ٢٤ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن بخصوص ما يجري من تطورات في شرق زائير (S/1996/875, S/1996/878 and S/1996/888). وقد ترددت الحالة هناك ترديا ملحوظا منذ رسالتي الأخيرة.

فقد أدى القتال إلى تشريد أكثر من ١,٢ مليون لاجئ بوروندي ورواندي وعشرات الآلاف من الزائيريين. وهجر معظم اللاجئين مخيّماتهم في مقاطعاتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وبدأوا يتحركون غربا باتجاه بعض أكثر المناطق وحشة ووعورة في زائير. وشق آخرون طريقهم إلى جمهورية تنزانيا المتحدة وأوغندا. ونظرا لضراوة القتال في المدن الرئيسية وما حولها وانهيار القانون والنظام، بات لزاما على<sup>١</sup> "أسباب أمنية، أن آذن لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية بسحب موظفيها الدوليين بصورة مؤقتة إلى البلدان المجاورة. وقد قامت هذه الوكالات بتخزين إمدادات للإغاثة، وموظفوها حريصون للغاية على العودة، بيد أنهم لا يستطيعون أن يفعلوا ذلك حتى يطمئنوا إلى استتباب الأوضاع الأمنية إلى حد معقول وإلى إمكانية وصولهم للمحتاجين.

وفي غضون ذلك، قررت<sup>٢</sup> في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد التشاور مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ورؤساء الوكالات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، تعيين السيد سيرجييو فييرا دي ميلو، مساعد مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، منسقا لشؤون الإنسانية لمنطقة البحيرات الكبرى ريثما أتلقى في وقت قريب توصيات من مبعوثي الخاص السيد ريموند كريتيان بشأن وضع ترتيبات طويلة الأجل لغرض تنسيق ما تبذله الأمم المتحدة من جهود في منطقة البحيرات الكبرى.

إن المجتمع الدولي يواجه الآن حالة تشهد تشرد مليون إنسان أو أكثر في شرق زائير ويتعذر معها على الوكالات القادرة، مدهم بالغذاء والرعاية الطبية. وما لم يتخذ إجراء فعال على وجه السرعة فإن عشرات الآلاف من البشر سوف يلقون حتفهم من جراء الجوع والمرض. ولكن هذه الحالة ليست مجرد أزمة إنسانية. إذ برهنت الأحداث التي جرت خلال الأسابيع الأخيرة، إن كان ثمة حاجة إلى برهان، أن منطقة البحيرات الكبرى لن تستعيد السلام والأمن ما لم تحل مشاكل اللاجئين التي نشأت عن المنازعات الداخلية في بوروندي ورواندا. والمطلوب هو اتخاذ إجراء إنساني عاجل؛ على أن يكون أيضا إجراء يساعد في تهيئة الأوضاع الازمة لعودة اللاجئين بصورة منتظمة ومأمونة.

.../..

071196 071196 96-30946

\* 9630946 \*

أما المطلوب فورا فهو إضفاء الاستقرار على الحالة وخلق أوضاع مأمونة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين والمشترين، مما ينطوي، في جملة أمور، على تأمين المطارات وتقاطع العبور الحدودية وحماية قواعد الإمداد والتمويل في شرق زائير. كما سينطوي على تحديد وحماية الواقع التي يمكن الوصول إليها حيث يمكن تجميع اللاجئين والمشترين المشتتين لتلقي العون من الوكالات الإنسانية.

غير أنه يتطلب على هذه الاستجابة الفورية إلى هذه الحالة الإنسانية الطارئة أن تأخذ في حسابها اعتبارات أقل إلحاحا. فكل الحكومات المعنية تعترف بضرورة عودة اللاجئين قريبا إلى أوطانهم. وهذا هو أيضا رأي المجتمع الدولي. ولهذا سيكون من الضروري كفالة ألا تؤدي الاستجابة القصيرة الأجل إلى إعادة خلق أوضاع يجد اللاجئون أنفسهم فيها من جديد عرضة للتروع على أيدي الذين لا يريدونهم، لأسباب سياسية، أن يعودوا إلى أوطانهم الأصلية. بل على العكس، يجب أن تكون استجابة المجتمع الدولي إزاء هذه الأزمة الإنسانية مؤشرا على بداية برنامج العودة إلى الوطن.

ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف في ظل الأوضاع السائدة في شرق زائير دون نشر قوة عسكرية دولية، لفترة قصيرة على الأقل، تقضي ولايتها بكفالة الحد الأدنى من الأمان اللازم لاستقرار الأحوال وتمكين الوكالات المدنية من إغاثة اللاجئين والبدء بالتحضير لعودتهم إلى أوطانهم.

لقد نظرت في الخيارات المطروحة لإنشاء ونشر قوة من هذا القبيل. هناك ثلاثة خيارات على وجه الخصوص تستحق الدراسة وقد نوقشت اليوم مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. وهي كالتالي:

(أ) الخيار الأول هو أن تقرر مجموعة من الدول الأعضاء إنشاء قوة متعددة الجنسيات والإسهام فيها وأن تطلب من مجلس الأمن منحها السلطة للقيام بذلك. وتعمل القوة تحت ترتيبات قيادة ومراقبة متفق عليها فيما بين البلدان المساهمة فيها. وقد استخدم هذا الخيار في عدد من الحالات في السنوات الأخيرة. وميزة الكبيرة هو أنه يسمح بنشر قوة مجهزة جيدا ومدعومة جيدا، وذات موارد مالية كافية، بأسرع مما لو أنيطت المهمة إلى الأمم المتحدة، وبذلك، في الوقت نفسه، إمكانية استلام قوة تابعة للأمم المتحدة مهام القوة المتعددة الجنسيات مفتوحة حالما تسمح الظروف بذلك؛

(ب) والخيار الثاني هو نشر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وعيوب هذا الخيار هو أن الأمم المتحدة تفتقر، مثلما أظهرت التجربة في السنوات الأخيرة، إلى القدرة على نشر قوة ذات مقدرة كافية وبالسرعة اللازمة للاستجابة لأزمة من نوع تلك التي تكتنف شرق زائير. ولكن إذا استقر الرأي على الخيار الأول، يمكن، مثلا ذكر ذلك، أن تحل قوة تابعة للأمم المتحدة، فيما بعد، محل القوة المتعددة الجنسيات؛

(ج) والخيار الثالث هو نشر قوة إقليمية. وبالرغم من أن زعماء بلدان المنطقة قدموها دليلا مقنعا على استعدادهم لاتخاذ إجراءات سياسية لمعالجة المشاكل في منطقتهم وقدرتهم على ذلك، فقد

أشاروا إلى أنهم سيحتاجون إلى دعم مالي وسocio إذا كان لهم أن يشكلوا قوة عسكرية كبيرة في الإطار الزمني اللازم. وبطبيعة الحال، سيستدعي تقديم ذلك الدعم في حد ذاته وقتاً إضافياً. وأشار الزعماء الإقليميون، أثناء مؤتمر القمة الذي عقدوه في نيروبي في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، إلى تحبيذهم قيام مجلس الأمن باتخاذ خطوات عاجلة لنشر قوة محايدة.

وإذا استقر الرأي على الخيار الأول أو الثاني، سيكون من الضروري لمنظمي القوة أن يعملوا باتساق وثيق مع منظمة الوحدة الأفريقية وأن يتشاوروا مع بلدان المنطقة، ولا سيما تلك التي سيقام فيها مقر القوة وأو التي ستحتاج فيها إلى مرافق. وفي هذا الصدد، أستطيع أن أفيد بأن الرئيس موبوتو، رئيس زائير، أبلغ في 6 تشرين الثاني/نوفمبر، السيد ريموند كريتيان، مبعوثي الخاص، بأنه يؤيد تماماً قرارات المؤتمر الإقليمي الذي عقد في نيروبي في اليوم السابق، وأنه يوافق على نشر قوة دولية على أراضي زائير.

وبالنظر إلى الحاجة إلى تدابير عاجلة إذا أردت إنقاذ عشرات الآلاف من الأرواح، فإن عامل الوقت حاسم. وهذا يعني أن أفضل استجابة للأزمة الحالية تمثل في الخيار الأول، وهو أن تبادر الدول الأعضاء التي لها القدرة الالزمة بتشكيل قوة متعددة الجنسيات، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية والدول الإقليمية المعنية، وأن تطلب الإذن من مجلس الأمن لنشرها. وعليه فإني أرجو التركيز على مجلس الأمن اهتمامه على هذا الخيار.

وسأكون ممتننا، سيادة الرئيس، لو تفضلتم بإتاحـة هذه الرسـالة لـأعضاء مجلس الأمـن.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

- - - - -